

استراتيجية التنوع الاقتصادي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية

The strategy of economic diversification in Algeria in the light of some international experiences

أ.بللعماء أسماء جامعة أحمد دراية أدرار

ayanessro@yahoo.com

أ.د/ بن عبد الفتاح دحمان جامعة أحمد دراية أدرار

benabdelfattah@yahoo.fr

الملخص:

تهدف هذه الورقة إلى دراسة موضوع التنوع الاقتصادي في الجزائر، من خلال التركيز على جملة من المؤشرات المعتمدة في هذا المجال، وكذا البحث في طبيعة مشاكل ومحددات تنوع الاقتصاد الجزائري، وصولاً إلى محاولة صياغة استراتيجية لتنويع موارد ومدخيل الاقتصاد الوطني.

خلصت الدراسة إلى أن مسألة التنوع الاقتصادي في الجزائر تبقى مرهونة بتجاوز التحديات التي تقف أمام تنويع الاقتصاد، من خلال تبني استراتيجية بعيدة المدى للتنويع الاقتصادي بالجزائر، تضمن التخلص من التبعية للموارد النفطية.

الكلمات المفتاحية: التنوع الاقتصادي، الاقتصاد الجزائري، استراتيجية التنوع الاقتصادي.

Abstract :

This scientific paper aims to study the economic diversification in Algeria object, by focusing on a set of indicators adopted in this area, as well as research in the nature of the problems and the determinants of diversification of the Algerian economy, and gives a proposing strategy to diversify the incomes of the national economy's resources.

The study concluded that the issue of economic diversification in Algeria depends on reducing the challenges

that prevent the diversification of the economy, through the adoption of a long-term strategy of economic diversification in Algeria, which included getting rid of the dependency of petroleum resources.

Key words: economic diversification, the Algerian economy, economic diversification strategy.

المقدمة

تواجه الدول النفطية ومن بينها الجزائر تحديات اقتصادية كبيرة ناجمة عن اعتماد اقتصاداتها على استغلال الموارد الطبيعية، فالنفط يؤثر بشكل قوي على هذه الاقتصادات، كونه المورد الأساس لتمويل موازين مدفوعاتها، في ظل ما تتميز به أسعار النفط من تقلبات حادة.

تتطلب مواجهة هكذا تحديات معالجة أسباب الخلل في هذه الاقتصادات، من خلال التوجه نحو التنوع الاقتصادي الذي يكفل تحسين أداء الاقتصاد ويعزز استقراره وتوازنه، ويضمن استدامته، والأهم من ذلك يحقق الانتقال من اقتصاد منكشف كلياً على أسعار النفط إلى اقتصاد موجه نحو النمو ومتنوع، لهذا فقد سعت العديد من الدول إلى اعتماد استراتيجية التنوع الاقتصادي وإنجاحها من خلال تبني حزمة من السياسات الهادفة إلى إعادة هيكلة الاقتصاد.

انتهجت الجزائر العديد من السياسات بهدف تنوع اقتصادها، إلا أن هذه السياسات تميزت في الغالب بالظرفية؛ إذ تغيب عزيمة متابعة الاستراتيجية مع تحسن الموارد النفطية.

إن اعتماد الجزائر على الإيرادات النفطية بشكل مفرط يثير تحديين رئيسيين، الأول هو كيف يمكن انتهاز أفضل السبل الاقتصادية في الجزائر، التي تقلل من الاعتماد الكبير على الإيرادات النفطية وضمان حماية الاقتصاد الوطني إلى أقصى حد ممكن من التقلبات في السوق العالمية؛ أما الثاني فهو كيف يمكن توجيه الاقتصاد الجزائري نحو تنوع أنشطته حتى يتراجع بمرور الوقت عن الاعتماد على المورد النفطي كمصدر وحيد للإيرادات، في هذا السياق نطرح السؤال الجوهرى التالي:

ما أهم ركائز الاستراتيجية الاقتصادية الملائمة لتحقيق التنوع الاقتصادي في الجزائر؟

وبناءً عليه تهدف هذه الدراسة إلى البحث في طبيعة إشكالية ومحددات التنوع في الجزائر، وإبراز حقيقته، مع محاولة وضع أسس لاستراتيجية ثلاثم تحقيق تنوع الاقتصاد الجزائري، وذلك بالاعتماد على المنهج الوصفي في عرض الطرح النظري، والمنهج التحليلي في قراءة البيانات المتوفرة حول واقع التنوع الاقتصادي في الجزائر.

وقد تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة محاور كالتالي:

- ❖ التنوع الاقتصادي ومؤشرات قياسه
- ❖ تجارب دولية في مجال استراتيجية التنوع الاقتصادي
- ❖ واقع التنوع الاقتصادي في الجزائر
- ❖ الخيارات الاستراتيجية لتنوع الاقتصاد الجزائري

المحور الأول: التنوع الاقتصادي ومؤشرات قياسه

يساعد التنوع الاقتصادي في رفع مستوى مساهمة القطاعات الاقتصادية البديلة في الناتج المحلي الإجمالي، لاسيما في الدولة النفطية التي لا تزال تعتمد بشكل كبير على إيرادات النفط.

أولاً: مفهوم التنوع الاقتصادي وأهميته للدول النفطية

يعتبر التنوع الاقتصادي سياسة تنموية تهدف إلى التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية؛ رفع القيمة المضافة؛ تحسين مستوى الدخل؛ توسيع فرص الاستثمار وتقوية أوجه الترابط في الاقتصاد، وعادة ما يكون لجهود التنوع الاقتصادي ثلاثة أهداف متداخلة، تثبيت النمو الاقتصادي؛ توسيع قاعدة الإيرادات؛ رفع القيمة المضافة القطاعية⁽¹⁾.

1- تعريف التنوع الاقتصادي: للتنوع الاقتصادي مفاهيم متنوعة تختلف باختلاف الرؤية التي ينظر إليه من خلالها، فهناك من يربط التنوع بالإنتاج وبمصادر الدخل، في حين يربطه آخرون بهيكل الصادرات السلعية، وفي الكثير من الأحيان يُعتقد بأن التنوع الاقتصادي هو تنوع فقط لقطاع الصادرات، بينما

تتويج سلة السلع التصديرية هو في الحقيقة جزء من مفهوم التتويج الاقتصادي وجزء أساس من تتويج هياكل الإنتاج، وبالتالي فالتتويج الاقتصادي لا يعني بالضرورة زيادة الصادرات غير النفطية فحسب بل يمكن أن يتضمن أيضاً إحلال الواردات⁽²⁾.

يتضمن التتويج تقليل الاعتماد على المورد الوحيد والانتقال إلى مرحلة تمثين القاعدة الاقتصادية الصناعية والزراعية وخلق قاعدة إنتاجية، وهو ما يعني بناء اقتصاد وطني سليم يتجه نحو الاكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع⁽³⁾. وبالمعنى الواسع فالتتويج الاقتصادي يعني أنه على البلد أن ينتج لتصدير قائمة واسعة من السلع والخدمات⁽⁴⁾.

أما من حيث التركيز على الهدف الأساس من التتويج فهو "تخفيض الاعتماد على قطاع النفط وعائداته عن طريق تطوير اقتصاد غير نفطي وصادرات غير نفطية ومصادر إيرادات أخرى، في الوقت نفسه تخفيض دور القطاع العام وتعزيز دور القطاع الخاص في التنمية"⁽⁵⁾.

خلاصة لما سبق يمكن صياغة مفهوم التتويج الاقتصادي في الدول النفطية كما هو مدرج في الشكل رقم (01)

2- أهمية التنوع بالنسبة للدول النفطية: هناك العديد من المنافع التي يمكن أن تنشأ عن الاقتصاد الأكثر تنوعاً، أهمها أن يصبح الاقتصاد أقل تعرضاً للصدمة الخارجية، زيادة تحقيق المكاسب التجارية، تحقيق أعلى معدلات الإنتاج الرأسمالي، يساعد أكثر على التكامل الإقليمي، كما أنه يخلق فرص عمل متنوعة تستوعب الأيدي العاملة الباحثة عن هذه الفرص⁽⁶⁾.

وعليه فإن أهمية التتويج بالنسبة للدول النفطية تكمن في⁽⁷⁾:

✧ بناء اقتصاد مستدام للأجيال الحالية والمستقبلية، بعيداً عن النفط

مع تشجيع القطاع الخاص والاستثمار الأجنبي؛

✧ تنمية اقتصادية متوازنة إقليمياً واجتماعياً⁽⁸⁾؛

✧ تحقيق الاستقرار للموازنة العامة، وذلك من خلال تفعيل القطاعات

الإنتاجية الأخرى؛

✧ تشجيع تنفيذ الخطط المستقبلية بتوفير ما يحتاجه التخطيط من

خبرات محلية وأجنبية ومؤسسات إدارية وبيئة اجتماعية عن طريق

توفير الأموال المطلوبة.

ثانياً: مؤشرات قياس التنوع الاقتصادي

يعتبر مؤشر هرفندل - هيرشمان (HERFINDAL- HIRSHMAN) من أشهر المؤشرات التي تقيس درجة التنوع الاقتصادي لأي اقتصاد، تتراوح قيمته ما بين الصفر (0) والواحد (1)، بحيث كلما اقترب هذا المؤشر من الصفر دل ذلك على التنوع الاقتصادي، وكلما اقترب المؤشر من الواحد دل ذلك على عدم التنوع الاقتصادي، أي التركيز الاقتصادي، ويحسب هذا المؤشر من خلال العلاقة التالية⁹:

$$H. H = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^n (x_i/x)^2 - \sqrt{1/n}}}{1 - \sqrt{1/n}}$$

حيث: X_i : الناتج المحلي الإجمالي في القطاع i ؛

X : الناتج المحلي الإجمالي؛ PIB

N : عدد مكونات الناتج (عدد القطاعات)

بالإضافة إلى هذا المؤشر هناك مؤشرات أخرى تعتبر كأدلة على مستوى التنوع، تتعلق أساساً بأداء الاقتصاد الكلي وهي⁽¹⁰⁾:

- درجة التغير الهيكلي؛
- درجة عدم استقرار الناتج المحلي الإجمالي وعلاقتها بعدم استقرار أسعار النفط؛
- تطور إيرادات النفط كنسبة من مجموع إيرادات الدولة؛
- تطور الصادرات غير النفطية وتكوينها؛
- التوزيع القطاعي للقوى العاملة؛

▪ نسبة مساهمة كل من القطاع العام والخاص في الناتج المحلي الإجمالي؛

▪ توزيع ملكية الأصول بين القطاعين العام والخاص.

المحور الثاني: تجارب دولية في مجال استراتيجية التنويع الاقتصادي

نستعرض فيما يلي أهم التجارب الدولية، القارية والعربية التي يشهد لها بالنجاح في مجال التنويع الاقتصادي.

1- تجربة جنوب إفريقيا: يعود نجاح جنوب إفريقيا إلى استحوادها على ثروات معدنية هائلة، إنشاء قاعدة صناعية جديدة طورتها في أواخر القرن العشرين ترتبط بالقطاعات التقليدية مثل الزراعة والمناجم، وبمعنى آخر تعتبر القاعدة الصناعية القائد الأساس للنمو الاقتصادي والتنويع، وتمثلت أهم خطوات التنويع الاقتصادي في جنوب إفريقيا في الآتي (11):

❖ أسست حكومة جنوب إفريقيا منشآت مثل (phoskor) لإنتاج الفوسفات بشكل مستعجل، ومؤسسة (SASOL) في مجال تحويل الفحم، كما نجد من بين الهيئات التي ساهمت في دعم التنويع داخلياً: مكتب المعايير لجنوب إفريقيا SABAS ومجلس الأبحاث العلمية والصناعية (CSIR)، ويعتبر إنشاء إطار وطني للسياسات الصناعية وخطة عمل لهذه السياسات قصد تسهيل التنويع أهم خطوة قامت بها الحكومة سنة 2007؛

❖ تطوير بشكل جيد إطار للشراكة العمومية والخاصة لدعم البنية التحتية، ما مكناها في فترة 8 سنوات من إنجاز 60 مشروع، ووضع أسرع خط سكة حديدية يربط بين جوهانزبورغ وبريتوريا؛

❖ إدخال الحكومة الالكترونية ومبادرات التدريب الالكتروني كطريقة فعالة لاستعمال المهارات النادرة والمهمة؛

❖ تطوير جيد لسوق مالي محلي، مع توفير عدد هائل من الخدمات، وتجدر الإشارة هنا إلى أن جنوب إفريقيا تحتوي على تشريع بنكي فعال.

2- التجربة الهندية: انتهجت الهند بعد الاستقلال ولعقود عدة إستراتيجية لإحلال

الواردات، وكانت خطوات التنويع في هذه الدولة كالاتي (12):

- إلغاء أنظمة الترخيص للأنشطة الصناعية ورفع القيود على الاستثمار؛ تحرير التجارة الخارجية تدريجياً منذ بداية التسعينات، ونتيجة لذلك ارتفعت نسبة تجارة الهند إلى الناتج من 16% إلى 46%، بالإضافة إلى ارتفاع استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر؛
- انتهجت الهند سياسة لبناء القدرات البشرية والاستثمار في التعليم العالي على المستوى العالمي، مما أسفر عن ذلك نجاح في مجموعة من الصناعات كصناعة المستحضرات الصيدلانية، صناعة السيارات، والصناعات الكيماوية والخدمات.

3- تجربة الإمارات العربية المتحدة: اعتمدت دولة الإمارات على إعطاء الأولوية

للتعليم وبناء بنية تحتية متطورة لدعم البيئة الاقتصادية والاستثمارية مع سياسات مبنية على الانفتاح على العالم وعلى التنوع الاقتصادي، وبفضل سياسة تجارية مفتوحة، وسعر صرف مربوط بالدولار، تتميز الإمارات بتكاليف منخفضة بالنسبة للشركات (عبء ضريبي منخفض جداً)، وقد أسهم ذلك في التحول من دولة يعتمد اقتصادها على النفط بنسبة 90% في الناتج المحلي عام 1971 إلى حوالي 30% فقط سنة 2015، ومساهمة القطاعات غير النفطية بنسبة 70% في المداخيل الحكومية لنفس السنة، كما ركزت هذه الدولة على ثلاثة قطاعات أساسية تمثلت في الصناعة، السياحة والتجارة؛ بالإضافة إلى ذلك قامت الإمارات بـ (13):

- ✓ الاستثمار في إطار تنويع الاقتصاد المحلي، في إنشاء أصول جديدة وبنيات تحتية وخدمات ذات جودة عالية؛
- ✓ إنشاء منطقة تجارية حرة لتطوير القدرات التصديرية (دبي)؛
- ✓ إدراج عدة استراتيجيات: رؤية الإمارات 2021، رؤية أبوظبي 2030 وخطة دبي 2015.

4- تجربة ماليزيا: تميزت هذه التجربة بتدخل الدولة لتعزيز النمو في القطاعات المستهدفة، بالإضافة إلى اعتماد استراتيجية لإحلال الواردات في قطاع الصناعات الثقيلة، مع التركيز على تنشيط الصادرات من السلع المصنعة في ظل المنافسة العالمية القوية، وقد نجحت ماليزيا في تنويع النشاط الاقتصادي من خلال(14):

- اجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع التصدير مما أدى إلى تعزيز القاعدة الرأسمالية؛
- التركيز على التنمية البشرية والرأسمالية عن طريق تدريب العاملين وتطوير مهاراتهم من خلال صندوق يستهدف الشركات الصناعية وعدد من صناديق دعم التعليم الأجنبي التي ترعاها الدولة، وفي الوقت نفسه تم استهداف تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

المحور الثالث: واقع التنوع الاقتصادي في الجزائر

يعتمد نموذج النمو السائد في الجزائر على مداخل النفط التي يعاد توزيعها في الاقتصاد عبر آلية الإنفاق الحكومي، ويعد جزء من هذا الإنفاق استهلاكياً متعلق بأجور المواطنين ورواتبهم في القطاع العام، في حين أن جزءاً آخر منه متعلق بإنفاق رأسمالي ذو صلة بالمشاريع التنموية والبنى التحتية والخدمات الاجتماعية.

أولاً: نموذج النمو الاقتصادي في الجزائر

نقف هنا على أهم خصائص النمو الاقتصادي في الجزائر وكذا القطاعات المحركة له.

1- خصائص النمو الاقتصادي في الجزائر: يتميز النمو الاقتصادي في الجزائر بالخصائص التالية(15):

- ❖ **تمدد النمو:** بمعنى أنه ناتج عن ضخ مبالغ كبيرة في استثمارات عمومية جديدة وليس نتيجة مشاريع منتجة للعمل ورأس المال ؛

❖ **النمو مكلف:** إذ يجب ضخ الكثير من المال لربح نقطة في نمو الناتج الداخلي الخام، هذا النمو ناتج عن الارتفاع المعترف للنفقات العمومية، وهذه النفقات العمومية يتم تمويلها بواسطة إيرادات المحروقات %؛

❖ **النمو عابر:** فهو مرتبط بالطرف البترولي العالمي.

2- **القطاعات المحركة للنمو الاقتصادي في الجزائر:** لمعرفة أهم القطاعات الاقتصادية التي تسهم في تكوين القيمة المضافة للإنتاج المحلي الإجمالي⁽¹⁶⁾، نستعين بنسبة مساهمة هاته القطاعات في تكوين الإنتاج المحلي الإجمالي، بحيث يتضح من الجدول رقم (01) ارتفاع الإسهام المباشر لقطاع المحروقات في الإنتاج المحلي الإجمالي، حيث تمثل أعلى نسبة مساهمة خلال الفترة (2001-2015)، إذ بلغت 54.39% سنة 2008، إلا أن هذه النسبة انخفضت سنة 2009 إلى 39.58%، نتيجة تراجع أسعار النفط بسبب الأزمة المالية العالمية؛ ومع عودة التحسن في سوق النفط عادت النسبة للارتفاع خلال الفترة (2010-2012)، لتعاود الانخفاض خلال الفترة (2013-2015)، حيث بلغت سنة 2015 نسبة 25.55% تزامناً مع انخفاض أسعار النفط.

أما بالنسبة لإسهام القطاعات الأخرى في الإنتاج المحلي الإجمالي، فقد عرف تذبذب طفيف خلال فترة الدراسة، إلا أنه كان هناك تزايداً مستمراً في نسب المساهمة خلال الفترة (2011-2015)، فقد انتقلت نسبة مساهمة الفلاحة من 10.49% سنة 2011 إلى 15.58% سنة 2015، ولعل ذلك مرده للجهود الرامية إلى تنمية القطاعات خارج المحروقات، لاسيما منها الفلاحة.

كما يمكن مقارنة معدلات نمو الإنتاج المحلي الإجمالي بمعدلات النمو للقطاعات الاقتصادية لمعرفة أي القطاعات تعتبر محركاً للنمو، فمن خلال الشكل رقم (02)، يتبين أن قطاع المحروقات يمثل المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي، حيث نلاحظ أن تغيرات معدل هذا القطاع تتطابق مع تغيرات معدل نمو الإنتاج المحلي الإجمالي، بينما لا تتطابق تغيرات معدلات بقية القطاعات مع تغيرات معدل نمو الإنتاج المحلي الإجمالي، مما يدل على اعتماد هذا الأخير على قطاع وحيد

وهو النفط، وهذا ما يفسر عدم استقرار معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر، نتيجة لتقلب أسعار النفط العالمية.

ثانياً: تحليل مؤشرات التنوع الاقتصادي في الجزائر

نركز على بعض المؤشرات التي توفرت لدينا حولها البيانات، وهي: مؤشر

تركز وتنوع الصادرات؛ مساهمة القطاعين العام والخاص في الإنتاج المحلي

الإجمالي؛ نسبة الإيرادات النفطية إلى إجمالي الإيرادات.

1- تركيز وتنوع الصادرات في الجزائر: يعد كل من مؤشري التنوع والتركز من

بين الأدلة التي تكشف عن مستوى التنوع الاقتصادي في أي بلد.

1-1- مؤشر التنوع (Diversification Index): يقيس هذا المؤشر

انحراف حصة صادرات السلع الرئيسية لدولة معينة من إجمالي صادراتها عن

حصة الصادرات الوطنية لتلك السلع الرئيسية في الصادرات العالمية، ويتراوح

هذا المؤشر بين 0 و 1 بحيث كلما اقترب المؤشر من الصفر كلما كانت درجة

تنوع الصادرات أعلى، وعندما يصل المؤشر إلى الصفر يتطابق هيكل

الصادرات الوطنية مع هيكل الصادرات العالمية، وبحسب وفق الآتي⁽¹⁷⁾:

$$S_j = \frac{\sum_{i=1}^n |h_{ij} - h_i|}{2}$$

بحيث: h_{ij} تمثل حصة صادرات السلعة i من إجمالي صادرات الدولة j ؛

h_i تمثل حصة صادرات السلعة i من إجمالي صادرات العالم.

1-2- مؤشر التركيز (Concentration Index): يقيس درجة تركيز

صادرات السلع الرئيسية في إجمالي الصادرات الوطنية، وتتراوح قيمته بين 0

و 1، حيث ترمز قيمة 1 إلى تركيز تام للصادرات الوطنية، وبحسب هذا المؤشر

وفق الآتي⁽¹⁸⁾:

$$H_j = \frac{\sqrt{\sum (x_i - \bar{x})^2} - \sqrt{1/n}}{1 - \sqrt{1/n}}$$

بحيث: x_i صادرات السلعة i ؛

X إجمالي صادرات السلع للدولة ج .

وبالنسبة لواقع هذا مؤشر التنوع والتركز في الجزائر (الشكل رقم (03)) يشير تطور مؤشر التنوع خلال الفترة (2000-2015) إلى أن صادرات الجزائر لم تصل بعد إلى درجة التنوع المقبولة، حيث أن قيمة هذا المؤشر تراوحت بين 0.7 و 0.8؛ أما فيما يخص مؤشر التركيز، فقد تراوحت قيمه خلال هاته الفترة بين 0.5 و 0.6 وهي قيمة تدل على تركيز صادرات الجزائر، ويدل على ذلك مساهمة صادرات المحروقات في إجمالي الصادرات بنسبة (97.56%) مقيمة بـ 43.937 مليار دولار سنة 2005 مقارنة بنسبة (95.54%) مقيمة بـ 60.304 مليار دولار سنة 2014⁽¹⁹⁾. وبالتالي نقول أن الاقتصاد الجزائري يعد من الاقتصادات الأكثر تركيزاً والأقل تنوعاً.

2- نسبة مساهمة القطاعين العام والخاص في الإنتاج المحلي الإجمالي: إن دراسة مدى مساهمة القطاع الخاص في الإنتاج المحلي الإجمالي وتغييره عبر الزمن، تمكن من معرفة مدى التنوع الاقتصادي، فإذا كان هذا القطاع في نمو مستمر يعني ذلك أن هناك تنوع اقتصادي والعكس.

يبين الشكل رقم (04) تطور نسبة مساهمة كل من القطاعين العام والخاص في الإنتاج المحلي الإجمالي بالجزائر خلال الفترة (2000-2015)، حيث نلاحظ تفوق القطاع العام على القطاع الخاص في المساهمة في الإنتاج المحلي الإجمالي ولو أنه بفارق طفيف، حيث تعدت نسبة مساهمة القطاع الخاص 55% خلال السنوات 2009، 2010، وبداية من سنة 2012، إلا أن هذا التغيير كان نتيجة لانخفاض إنتاج قطاع المحروقات الذي يمثل القطاع العام، وبالتالي نستنتج أن الفترة (2000-2011) تميزت بعدم وجود تنوع اقتصادي، أما الفترة (2012-2015) فتدل على التوجه نحو تنوع الاقتصاد.

3- نسبة الإيرادات النفطية إلى إجمالي الإيرادات: يتضح من الشكل رقم (05) أن الإيرادات غير النفطية أسهمت بنسب متواضعة في تشكيل الإيرادات العامة، حيث تراوحت من 20% إلى 40% خلال فترة الدراسة، مقارنة بالإيرادات النفطية

التي أسهمت بنسب مرتفعة في إجمالي الإيرادات، حيث تراوحت من 60% إلى 80% خلال نفس الفترة، لتسيطر على هيكل الإيرادات العامة، ومما لاشك فيه أن التوجه نحو الاعتماد على الإيرادات النفطية يأتي انعكاساً لارتفاع أسعار النفط، وما يمكن استنتاجه أنه رغم الجهود المبذولة لتنويع الاقتصاد الجزائري، إلا أن النفط يبقى المسيطر الأساس على إيرادات الاقتصاد الجزائري.

المحور الرابع: الخيارات الاستراتيجية لتنويع الاقتصاد الجزائري

نحاول في هذا المحور رسم إطار لمعالم استراتيجية ملائمة لتحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر، معتمدين في ذلك على القراءة التحليلية لمختلف السياسات والاستراتيجيات التي تبنتها بعض الدول، وكذا رؤى صندوق النقد الدولي.

أولاً: نقاط ضعف تنويع الاقتصاد الجزائري

إن إشكالية التنويع الاقتصادي في الجزائر وإخراجه من مصيدة التبعية للعائدات النفطية تنبع أساساً من الطابع غير المتجدد لهذا المورد الطبيعي، وعدم استقرار الوضعية الاقتصادية للجزائر نتيجة لتقلبات أسعاره على المستوى العالمي.

1- **مشكل الدعم:** أشارت تقديرات صندوق النقد الدولي إلى بلوغ تكلفة الدعم حوالي 14% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2015، وهذا الدعم غير عادل في معظمه، فعلى سبيل المثال تتفق أغنى 20% من الأسر على منتجات الوقود المدعمة أكثر مما تتفقه أفقر 20% من الأسر، بالإضافة إلى ذلك، يشجع الدعم الاستهلاك المفرط، ويمكن جعل النظام أكثر عدالة مع خفض تكلفته من خلال زيادة التخفيض التدريجي للدعم المعمم وإبداله بنظام للتحويلات النقدية يوجه بدقة إلى أقل الأسر دخلاً⁽²⁰⁾.

2- **الاعتماد على النفط وغياب استراتيجية بعيدة المدى لتنويع الاقتصاد:** ظلت عوائد النفط تشكل المصدر الأساس لتمويل برامج التنمية والإنفاق الاستثماري الحكومي في الجزائر خلال فترة طويلة من الزمن، ورغم ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي التي شهدتها الاقتصاد في فترات ارتفاع أسعار النفط، إلا أن النتائج كانت ضعيفة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، كما أن الاقتصاد الجزائري

لم يصل إلى مرحلة النمو المستدام، والسبب في ذلك الاعتماد التام على عوائد النفط وغياب استراتيجية للتويع الاقتصادي⁽²¹⁾.

3- **مشكل التمويل:** يتمثل هذا المشكل أساساً في قصور الادخار عن معدلات الاستثمار نتيجة انخفاض مستويات الدخل، وضعف السياسات والهيكل المالية والمصرفية القادرة على تعبئة المدخرات، ونشر الوعي الادخاري، زيادة على تحويل الفوائض المالية للخارج بسبب غياب المناخ الاستثماري المناسب، مما يؤدي إلى الاعتماد على أسلوب التمويل التضخمي⁽²²⁾، وتمويل الاستثمار طويل الأجل بالائتمان قصير الأجل⁽²³⁾.

ثانياً: نحو نموذج اقتصادي متنوع

من بين الخطوات المهمة التي يجب على الجزائر القيام بها لتحقيق التنوع

الاقتصادي نجد:

1. **تغيير نموذج النمو:** حيث ينبغي أن تقوم السلطات بتحويل نموذج النمو الجزائري الذي تقوده الدولة، والمعتمدة على الهيدروكربونات إلى نموذج أكثر تنوعاً يقوده القطاع الخاص.

2. **إجراء الضبط المالي:** من خلال تعبئة المزيد من الإيرادات الهيدروكربونية، لا سيما بتخفيض الإعفاءات الضريبية وتعزيز التحصيل الضريبي، واحتواء الإنفاق الجاري، والحد من الاستثمار العام مع إحداث زيادة كبيرة في مستوى كفاءته، وتقوية إطار الميزانية⁽²⁴⁾؛

3. **التوجه إلى قطاعات تتيح تنوع الاقتصاد الوطني:** بداية بإعطاء رؤية مستقبلية للاستثمار في الطاقات المتجددة، وتعزيز الاستثمار في القطاع الفلاحي، الذي يمكن من خلق مناصب شغل، ويعمل على تكثيف الإنتاج في عدد معتبر من المنتجات، كما يمكن أيضاً تنوع الاقتصاد الوطني من خلال قطاعات أخرى كالزراعة الغذائية، الهندسة والدراسات، تكنولوجيات الإعلام والاتصال والسياحة المحلية²⁵.

4. **تحسين بيئة الأعمال:** حسب إحصائيات البنك الدولي، احتلت الجزائر المرتبة 163 لسنة 2016، بعدما كانت تحتل المرتبة 161 سنة 2015، فيما

يخص بيئة ممارسة الأعمال على المستوى الدولي من أصل 189 اقتصاد، إلا أنها تراجعت سنة 2017 إلى المرتبة 156⁽²⁶⁾، في هذه الحالة يجب على الحكومة إيجاد سبيل لتعزيز بيئة الأعمال من خلال خلق السياسات الصناعية والتجارية المواتية وإزالة العقبات البيروقراطية خصوصاً للشركات المبتدئة؛ وبالمثل ينبغي على القطاع الخاص الانخراط في المبادرات الحكومية، وأخذ هذه المبادرات بعين الاعتبار عند قيادة جدول الأعمال لتنويع الاقتصاد.

وبناءً على ما تقدم نخلص إلى اقتراح معالم لتنويع الاقتصاد الجزائري وفق الآتي:

محاور الإستراتيجية	آليات تنفيذ الإستراتيجية
وضع خطة بعيدة المدى للتنويع الاقتصادي	التخفيض من التمويل الريعي تدريجياً في آفاق 2020 إلى غاية 2030، وذلك من خلال الخوض في إصلاح جبائي يسمح بالتوجه نحو جدول طبيعي للتمويل الريعي.
بناء قاعدة صناعية تدعم التنويع	تنفيذ سياسة صناعية جديدة؛ التركيز على القطاعات التصديرية؛ تعزيز الروابط التي تقوم على التجمعات الصناعية.
تغيير بشكل أساسي إطار الحوكمة الاقتصادية	القضاء على الرشوة والفساد الإداري؛ تحسين الشفافية وآليات الرقابة من خلال توسيع صلاحيات البرلمان، فيما يتعلق بالرقابة على المال العام.
استثمار أموال صندوق ضبط الإيرادات	إعادة النظر في كيفية إدارة أموال الصندوق؛ الاستثمار ضمن مجموعة من الخيارات؛ كالأستثمار وفق الصيغ الاستثمارية الإسلامية.
دعم القطاع الخاص للدخول	تقديم الحوافز الضريبية الداعمة للصادرات؛ تسهيل الدعم التمويلي من طرف بنوك التنمية

<p>وهيئات تشجيع الصادرات؛ الرقابة المستمرة على أداء المؤسسات وتوجيهها إلى القطاعات التي تخدم تنويع الاقتصاد.</p>	<p>في قطاعات جديدة</p>
<p>إصلاح سياسات سوق العمل لتشجيع التشغيل الرسمي وإدماج الشباب؛ وضع استراتيجية وطنية تحفيزية لضبط التشغيل غير الرسمي والدعم التحفيزي لإدخال المؤسسات غير الرسمية للدورة الاقتصادية.</p>	<p>تبني مقارنة جديدة لسياسات التشغيل والسوق غير الرسمية</p>
<p>تبسيط الهياكل الضريبية؛ إعادة النظر في قاعدة 59/41؛ خلق وسطاء ترويج الاستثمار؛ إصلاح القطاع المصرفي والمالي.</p>	<p>تحويل بيئة المؤسسة والمستثمر إلى مناخ أعمال أكثر جاذبية</p>
<p>الاستغلال الأمثل للموارد وتوزيعها حسب الأولويات؛ إحداث توازن بين الاستثمار في رأس المال البشري والاستثمار في القطاعات الإنتاجية التي تمثل القيمة المضافة للاقتصاد.</p>	<p>ترشيد الإنفاق العام</p>
<p>إحداث درجة أكبر من التفاعل بين القطاعين في مجالات ونشاطات عديدة ومتنوعة؛ تقليص دور القطاع العام وفسح المجال للقطاع الخاص.</p>	<p>الشراكة بين القطاعين العام والخاص</p>
<p>تعزيز التعليم العالي ودعم البحث والتطوير في القطاعات ذات النمو المرتفع، فقد حققت الجزائر تقدماً فيما يخص الموارد البشرية، حيث سجلت سنة 2014 رصيد 0.736 في ما يعرف بدليل التنمية البشرية⁽²⁷⁾، لتحل بذلك المرتبة 83 من بين 187</p>	

دولة، حسب تصنيف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) للتنمية البشرية، بعدما كانت تحتل المرتبة 93 سنة 2012⁽²⁸⁾؛ ولعل سبب تحقيق هذه المراتب يعود إلى تخصيص الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين 2010-2014 غلاف مالي قدره 154 مليار دولار لتنمية الموارد البشرية⁽²⁹⁾.

الاهتمام بالموارد البشرية
المذهلة

خاتمة

نخلص إلى أن التنويع الاقتصادي يحتاج إلى جملة من السياسات المتناسقة والمرتبطة فيما بينها لتحقيق الأهداف المرجوة، وبالنسبة للجزائر هناك الكثير مما يلزم القيام به لتحقيق التنويع الاقتصادي، وفك ارتباطها المفرط بقطاع النفط.

النتائج والاستنتاجات

❖ تبين من خلال تحليل مؤشرات التنويع الاقتصادي أن الاقتصاد الجزائري لا يزال في تبعية للقطاع النفطي، ولم يعرف بعد مستوى التنويع الاقتصادي؛
❖ يعد الاقتصاد الجزائري من أكثر الاقتصادات تركّزاً وأقلها تنوعاً، وعليه يتبين أن العمل على وضع استراتيجية لتنويع القطاعات خارج المحروقات يعتبر ضرورة حتمية ويمثل تحدياً يجب رفعه لتقليص درجة التبعية للمتغيرات الخارجية؛

❖ الجزائر في حاجة إلى تنويع محفظة أصولها الوطنية وقاعدتها الإنتاجية، وإدارة ثرواتها إدارة كفؤة وتوجيه استثماراتها في مجالات متنوعة، وكذا إشراك القطاع الخاص في العملية التنموية ودعمه وتشجيعه ضمن بيئة عمل مرنة ومحفزة.

على أساس هذه النتائج نوصي بما يلي:

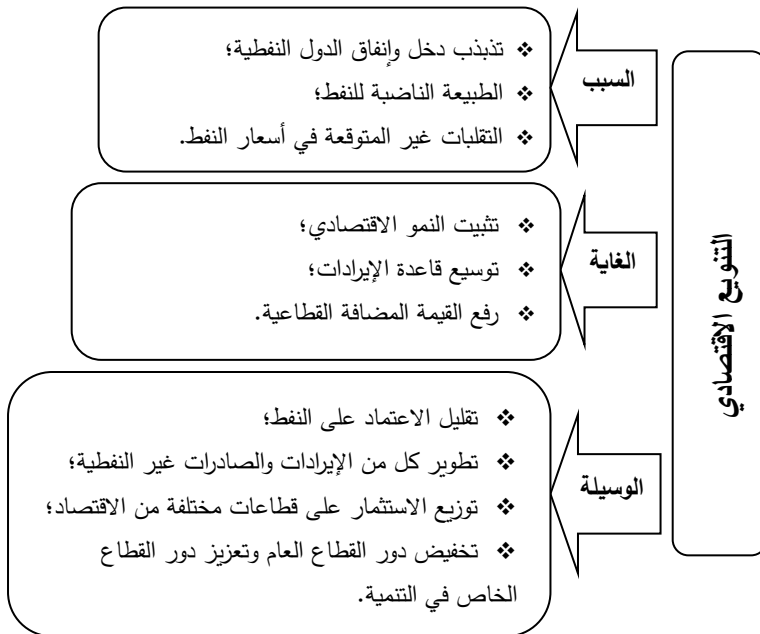
✚ ضرورة الاستمرار في الإصلاحات بالتزامن مع ضبط أوضاع المالية
للتحول من نموذج النمو المعتمد على الإنفاق الحكومي على إيرادات النفط إلى نموذج يتميز بزيادة الإنتاجية في القطاع الخاص غير النفطي؛

✚ لا بد من توجه السياسات العامة للاستثمار نحو التغلب على تبعية الاقتصاد للموارد النفطية، وذلك بتركيز الاستثمار في المجالات التي تضمن تنويع القاعدة الإنتاجية؛

✚ ضرورة اتباع استراتيجية بعيدة المدى للتنويع الاقتصادي، والابتعاد عن السياسات الظرفية والمؤقتة.

الجداول والأشكال البيانية:

الشكل رقم (01): رسم توضيحي لمفهوم التنويع الاقتصادي في الدول النفطية



المصدر: من إعداد الباحثين.

الجدول رقم (01): نسب مساهمة القطاعات الاقتصادية في الإنتاج المحلي
الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 2001 - 2015

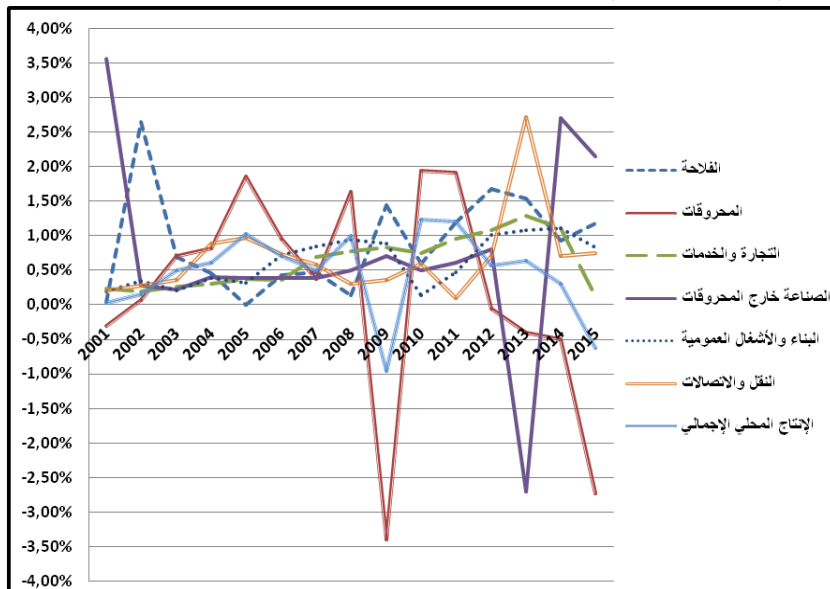
الوحدة: %

السنوات القطاعات	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001
الزراعة	15.58	13.36	12.76	11.82	10.49	10.47	11.51	7.78	8.81	8.73	9.04	11.38	11.99	11.44	11.94
المحروقات	25.22	35.13	38.64	43.87	47.11	43.75	39.58	54.39	52.02	53.73	53.01	46.46	44.52	41.61	42.94
الصناعة خارج المحروقات	7.25	5.50	4.00	6.06	5.89	6.36	7.13	5.56	5.97	6.12	6.50	7.61	8.27	9.26	9.13
البناء والأشغال العمومية	14.89	13.05	12.21	11.73	11.19	12.31	12.36	9.31	9.12	8.31	7.85	8.99	9.33	10.15	9.28
النقل والإتصالات	13.36	11.76	11.38	9.11	8.90	10.22	11.26	9.24	10.23	10.12	10.02	10.05	9.09	9.35	8.80
التجارة	18.18	15.60	14.55	13.73	12.82	13.19	14.23	10.73	10.74	9.91	10.38	11.90	12.85	13.97	13.79
الخدمات	5.07	4.29	4.01	3.69	3.60	3.70	3.94	3.00	3.08	3.08	3.19	3.59	3.94	4.22	4.11

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على الديوان الوطني للإحصائيات

<http://www.ons.dz/-Compte-de-production-et-compte-d-.html>

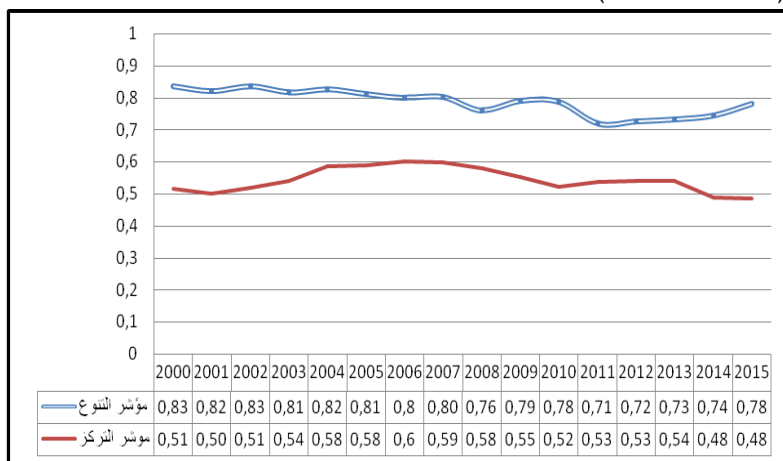
الشكل رقم (02): معدلات نمو الإنتاج المحلي الإجمالي حسب القطاعات خلال الفترة (2001-2015)



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على الديوان الوطني للإحصائيات

<http://www.ons.dz/-Compte-de-production-et-compte-d-.html>

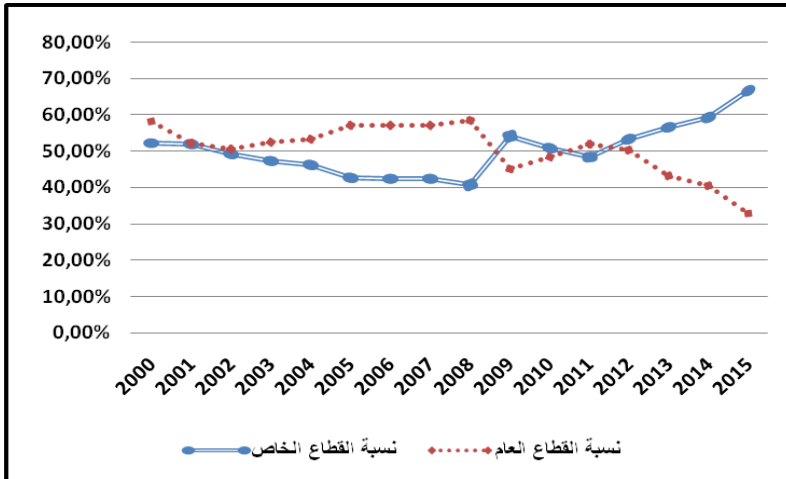
الشكل رقم (03): تطور مؤشر تنوع وتركز الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2000 - 2015)



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على إحصائيات الأونكتاد:

<http://unctadstat.unctad.org/FR/>

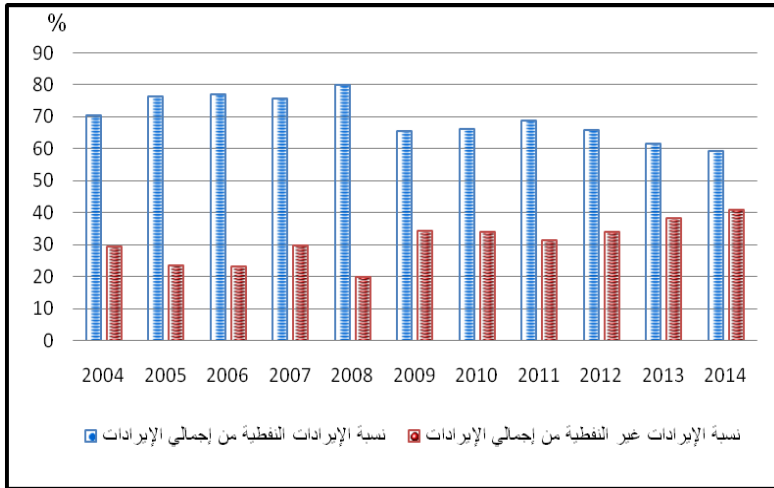
الشكل رقم (04): تطور نسبة مساهمة القطاعين العام والخاص في الإنتاج المحلي الإجمالي



المصدر: من إعداد الباحثين استناداً إلى الديوان الوطني للإحصائيات:

<http://www.ons.dz/-Compte-de-production-et-compte-d-.html>

الشكل رقم (5): تطور نسبة الإيرادات النفطية وغير النفطية من إجمالي الإيرادات



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على تقارير بنك الجزائر

- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2008، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، سبتمبر 2009، الجداول الإحصائية، ص 239.
- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2013، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، نوفمبر 2014، الجداول الإحصائية، ص 220.
- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2014، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، أكتوبر 2015، الجداول الإحصائية، ص 200.

الهوامش والمراجع المعتمدة

- (1) ناجي التوني، مسيرة التنويع الاقتصادي في الوطن العربي، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد 04، العدد 02، بيروت- لبنان، حزيران (يونيو) 2002، ص 08.
- (2) محمد أمين لزعر، سياسات التنويع الاقتصادي- تجارب دولية وعربية، برامج التدريب الذاتي عبر الانترنت، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2014.
- (3) Le- Yin Z HANG, UNFCCC, « Workshop on Economic Diversification », Teheran, Islamic Republic of Iran 18-19 October 2003, p 07.

(4) Paul G. Hare, Institutions and Diversification of the Economies in Transition: Policy Challenges, CENTRE FOR ECONOMIC REFORM AND TRANSFORMATION School of Management and Languages, Heriot-Watt University, Discussion paper 04/2008, July 2008, p13, 14.

(5) عاطف لافي مرزوك، عباس مكي حمزة، التنوع الاقتصادي، مفهومه وأبعاده في بلدان الخليج وممكّنات تحقيقه في العراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، السنة العاشرة، المجلد 08، العدد 31، 2014، ص 57.

(6) United Nations, Economic Diversification in Africa: A Review of Selected Countries, Office of the Special Adviser on Africa 2011, p 14.

(7) حامد عبد الحسن الجبوري، التنوع الاقتصادي وأهميته للدول النفطية، مركز الفرات للتنمية والدراسات الإستراتيجية، متوفر على الموقع <http://burathanews.com/arabic/studies/303451> تاريخ الاطلاع: 2016/10/28

(8) يمكن تحقيق اقتصاد مستدام وتنمية اقتصادية متوازنة إقليمياً واجتماعياً من خلال العمل المتواصل في المجالات التالية: بناء بيئة أعمال منفتحة وفاعلة؛ إرساء بيئة فاعلة ومرنة للأسواق المالية والنقدية؛ تبني سياسة مالية منضبطة؛ زيادة كفاءة سوق العمل؛ تطوير البنية التحتية، وقوة العمل؛ تمكين الأسواق المالية لكي تصبح الممول الرئيس للمشاريع.

(9) سي محمد كمال، التنوع الاقتصادي وبدائل النمو في الجزائر، ورقة بحثية مقدمة للملتقى الدولي الثاني حول: متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات، جامعة البويرة- الجزائر، يومي 29-30 نوفمبر 2016، (بتصرف).

(10) نوري محمد عبيد كصب الجبوري، تجربة دول الخليج العربي في التنوع الاقتصادي في ظل وفرة الثروة النفطية، ط 1، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية- مصر، 2014، ص ص: 35، 36.

(11) United Nations, Economic Diversification in Africa: A Review of Selected Countries, op- cit, pp: 28- 35.

(12) محمد أمين لزعر، مرجع سبق ذكره.

(13) شراد غزلان، حابي أمينة هناء، سياسة التنويع الاقتصادي كحل للخروج من التبعية النفطية في دول الخليج العربي "تجربة المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة"، ورقة بحثية قدمت في الملتقى الدولي الثاني حول: متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات، جامعة البويرة-الجزائر، يومي 29-30 نوفمبر 2016، (بتصرف).

(14) أمجد حجازي، المملكة العربية السعودية: معالجة التحديات الاقتصادية الناشئة للحفاظ على النمو، صندوق النقد الدولي، إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، 2015، ص 71.

(15) ناجي بن حسين، دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري-قسنطينة-الجزائر، 2006-2007، ص 82.

(16) هناك فرق بين الإنتاج المحلي الإجمالي (la production) والنتائج المحلي الإجمالي (le produit)، فهذا الأخير يتكون من الإنتاج المحلي الإجمالي مضافاً إليه القيمة المضافة للخدمات غير المنتجة، ويحسب la PIB حسب نظام المحاسبة الوطنية، أما le PIB فيحسب حسب نظام المحاسبة للأمم المتحدة. وفي هذه الحالة نستعمل معدل نمو الإنتاج المحلي الإجمالي كمؤشر للنمو الاقتصادي، نظراً لأننا نستخدم إحصائيات القيمة المضافة للقطاعات الاقتصادية، وهي محسوبة حسب نظام المحاسبة الوطنية.

(17) صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2009، أبو ظبي 2009، ص ص: 145، 146.

(18) Anar Ahmadov, Political Determinants of Economic Diversification in Natural Resource-Rich Developing Countries, 4 May 2012, p 09.

(19) الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، متوفر على الموقع
http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique
2017/02/02 تاريخ الاطلاع:

(20) صندوق النقد الدولي، النشرة الالكترونية، الجزائر يسعى لتتويع الاقتصاد وإعادة تشكيله في سياق انخفاض الإيرادات النفطية، 19 ماي 2016، ص 03.

(21) نوي نبيلة، معوقات التنمية المستدامة في الجزائر وحلول ما بعد الأزمة النفطية، ورقة بحثية قدمت في إطار الملتقى الدولي الثاني حول: متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات، جامعة البويرة- الجزائر، يومي 29-30 نوفمبر 2016.

(22) التمويل التضخمي عبارة عن إدخار إجباري تلجأ إليه الدولة لتغطية عجز الإدخار الاختياري عن مقابلة الاحتياجات التمويلية الضخمة لعملية التنمية، وذلك عن طريق الإصدار النقدي، وما يسببه من زيادة في حجم الكتلة النقدية، وبالتالي التضخم بسبب عدم مرونة جهاز الإنتاج.

(23) أوكيل حميدة، فاسي فاطمة الزهراء، معيقات وسبل تحقيق الإقلاع الاقتصادي للدول النفطية وغير النفطية- حالة الجزائر، ورقة بحثية قدمت في إطار الملتقى الدولي الثاني حول: متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات، يومي 29-30 نوفمبر 2016، ص 03.

(24) صندوق النقد الدولي، النشرة الالكترونية، مرجع سبق ذكره، ص ص: 02، 03.

(25) متوفر على الموقع: http://elhiwardz.com/?p=78007 تاريخ الاطلاع: 03/09/2017 على الساعة: 21:10

(26) حسب إحصائيات أطلس بيانات العالم http://ar.knoema.com/atlas

- (27) دليل التنمية البشرية عبارة عن مؤشر يقيس مستوى التنمية البشرية في 187 دولة، معتمد من طرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، يأخذ هذا المؤشر بعين النظر عموم الأداء العام فيما يخص مجالات الحصول على التعليم الأساسي والرعاية الصحية الجيدة.
- (28) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، تقرير التنمية البشرية لسنة 2013؛ تقرير التنمية البشرية لسنة 2015.
- (29) قاسم محمد فؤاد، محددات التنويع الاقتصادي في الجزائر، ورقة بحثية قدمت في إطار الملتقى الوطني حول: البيئة المؤسساتية، سياسات الإصلاح والتنويع الاقتصادي في الجزائر، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان- الجزائر، يومي 24-25 نوفمبر 2014، (بتصرف).